مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (4)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (4) 2014

عمل المرأة وعلاقته بتوافقها الزواجي
دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية

الدكتور سامر رضوان*
دلال أسعد عمار**

(تاريخ الإيداع 3 / 7 / 2014. قبل للنشر في 3 / 8 / 2014)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين خروج المرأة للعمل وبين توافقها الزواجي لدى عينة من النساء المتزوجات في محافظة اللاذقية، من العاملات وغير العاملات في القطاعين الحكومي والخاص، وتكونت عينة الدراسة من (200) أمرأة (106 من العاملات و94 من غير العاملات) واستخدمت الباحثة لانجاز الدراسة مقياس التوافق الزواجي من إعداد الباحثة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات النساء العاملات ومتوسط درجات النساء غير العاملات في توافقهن الزواجي الكلي، وكذلك وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط النساء العاملات في القطاع الحكومي وبين متوسط النساء العاملات في القطاع الخاص في توافقهن الزواجي، ولصالح العاملات في القطاع الحكومي.

الكلمات المفتاحية: العلاقة– التوافق الزواجي– عمل المرأة.

* أستاذ – قسم الإرشاد النفسي– كلية التربية– جامعة دمشق– سورية.
** طالبة دراسات عليا(دكتوراه)– قسم الإرشاد النفسي– كلية التربية – جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (4)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (4) 2014

Woman Employment and Its Relation with her Marital adjustment "Field Study In Lattakia City"

Dr. Ghassan Saleh*
Dalal Assad Ammar**

(Received 3 / 7 / 2014. Accepted 3 / 8 / 2014)

□ ABSTRACT □

This research's main Aim was To Identify The relation between woman employment with her marital adjustment within A Sample Of Wives In Lattakia, Syria. The sample Consisted Of (200) Wives (106 employment w0men and 94 unemployment women)

To achieve her study, researcher has been used Measure of: " Marital Adjustment " Prepared by Researcher.

The research results were:

_ There are a differences of statistical significance in marital adjustment between employment and un employment women.

_ There are a differences of statistical significance in marital adjustment of employment women according to work sector (governmental, private) .

Keywords: relation**,** marital adjustment , woman employment**.**

*Professor, Faculty of Education, Damascus University, Syria
**Postgraduate Student, faculty of Education, Damascus University, Syria.

مقدمة:

من الغني الحديث عن كون المرأة نصف المجتمع، وعن أهمية دورها في بنائه وتقدمه، ناهيك عن دورها الأصلي كأم وزوجة، ونتيجة للتغيرات السريعة التي شهدتها العقود الأخيرة في جميع مناحي الحياة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما رافق ذلك من تغير للأدوار الاجتماعية للفرد، برزت أهمية خروج المرأة للعمل ومشاركتها في بناء الأسرة والمجتمع كعضو فاعل ومنتج اقتصادياً لتتمكن الأسرة من الوفاء باحتياجاتها من جهة، ولتحقيق المرأة لذاتها ودورها الكامل من جهة أخرى، والتخلص من تبعيتها للرجل اقتصادياً، وإشباع الحاجات السيكولوجية التي يؤديها العمل.

وخروج المرأة للعمل أدى بها إلى بعض التغيير في أدوارها الاجتماعية، فبعد أن كانت زوجة وربة أسرة وظيفتها الوحيدة تربية الأطفال والاهتمام بشؤون الأسرة، أصبحت مشاركاً أساسياً في تأمين الدخل اللازم للأسرة، كما أدى إلى غيابها عن المنزل طيلة فترة العمل، وبذلك تأثرت أدوارها الأخرى بهذا الغياب سلباً أو إيجاباً، فهي زوجة، وأم، وربة بيت، وعاملة ولكل دور من هده الأدوار مسؤوليات والتزامات ومطالب قد لا تستطيع المرأة القيام بهده الأدوار على الوجه الأكمل في آن واحد، وهي تحاول جاهدة حل الصراعات الناتجة عن تعدد أدوارها، وتعديل أنماط سلوكها بما يتماشى مع توقعات ومطالب هذه الأدوار، وقد تؤثر هده الصراعات التي تعانيها المرأة العاملة على توافقها الزواجي نتيجة لاضطرابها وتوترها.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن **الأهمية النظرية** للبحث في الكشف عن العلاقة بين خروج المرأة للعمل وتوافقها الزواجي في ضوء المتغيرات: ،مكان العمل، نوع السكن، لأن سوء التوافق الزواجي ينجم عنه نتائج سلبية وخطرة تضر بالفرد والأسرة، نظراً لمكانة وأهمية الأسرة، كما يستمد هذا البحث أهميته من اهتمامه بدراسة شريحة هامة من شرائح المجتمع، وهي نصف المجتمع، ومربية وراعية للنصف الآخر، خصوصاً بعد زيادة عدد العاملات، وتعدد أدوارهن لأن اختلال التوازن بين التنمية البشرية والاقتصادية، أدى إلى تضاؤل دور المرأة في النمو الحضاري في الدول النامية لأن المرأة هي المعيار الحقيقي للتقدم الحضاري للأمم وتمثل جزءاً هاماً من مكونات طاقة العمل سواء في الإنتاج السلعي، أو الخدمي ومن تم تصبح سياسات تنمية المرأة من القواعد الأساسية للنهوض بالمجتمع وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة ، ومن هنا يمكن أن تظهر **الأهمية التطبيقية** لهذا البحث في إمكانية الاستفادة من نتائجه لتحسين واقع وظروف العمل للنساء العاملات، للوصول إلى توافق أفضل في حياتهم الزواجية، مما ينعكس إيجاباً على كل من الأسرة والمجتمع وسوق العمل.

ويهدف هذا البحث إلى:

1- التعرف على تأثير عمل المرأة على توافقها الزواجي.

2- التعرف علي الفروق بين نوع مهنة الزوجة العاملة وتوافقها الزواجي .

3- التعرف علي الفروق بين نوع سكن الزوجة العاملة وتوافقها الزواجي.

مشكلة البحث:

تركز مشكلة البحث على التوافق الزواجي لدى المرأة العاملة، وتأثير عملها خارج المنزل على توافقها، ومدى اختلاف هذا التوافق لدى المرأة العاملة تبعاً لمهنة المرأة وسكنها، حيث بينت العديد من الدراسات تأثير خروج المرأة للعمل خارج المنزل على حياتها الأسرية والزوجية.

وانطلاقاً من ذلك يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الآتي:

ما علاقة عمل المرأة بتوافقها الزواجي

منهجية البحث:

1-**مجتمع البحث:** النساء العاملات في مدينة اللاذقية، اللواتي يعملن خارج المنزل في القطاع الحكومي أو الخاص وأي عمل آخر تقوم به المرأة لقاء أجر يدفع لها من رب عمل تعمل تحت سلطته وإشرافه.

2-**عينة البحث:** عينة عشوائية مؤلفة من 215 فرداً، من النساء العاملات في القطاعين الخاص والحكومي وغير العاملات في مدينة اللاذقية، وقد تم توزيع الاستبانات على أفراد العينة البالغ عددهم 215، وكان عدد الاستبانات المعادة والصالحة للدراسة 200 استبانه، وكان توزع أفراد العينة كما يأتي:

جدول (1): توزع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	حسب العمل		حسب قطاع العمل		حسب السكن	
	عاملة	غير عاملة	قطاع حكومي	قطاع خاص	مدينة	ريف
العدد	106	94	112	88	102	98
النسبة المئوية	%53	%47	%56	%44	%51	%49

3- حدود البحث:

- الحدود الزمانية: النصف الأول من عام/2013.
- الحدود المكانية: أجري هذا البحث في محافظة اللاذقية.
- الحدود البشرية: النساء العاملات وغير العاملات في مدينة اللاذقية- الجمهورية العربية السورية، خلال النصف الأول من عام .2013

4- منهج الدراسة: نظراً لطبيعة البحث الحالي، ستعمد الباحثة إلى استخدام المنهج الوصفي " الذي يدرس الظاهرة كما هي في الواقع ويصفها وصفاً تحليلياً علمياً، ويستخدم المنهج الوصفي ليشير إلى مجموعة واسعة من الفعاليات التي تشترك في أنها تهدف إلى وصف المواقف أو الظواهر، وقد يكون هذا الوصف ضرورياً لاتخاذ قرار ولدعم أغراض أعم للبحث، وهو مصمم في هذا السياق لتطوير المعرفة التي يستند إليها الباحثون في تفسيراتهم" (حمصي،1991، ص 184).

أداة الدراسة: لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة ببناء مقياس التوافق الزواجي، وقد تألف المقياس من /54/ عبارة موزعة على أربعة أبعاد، وهذه الأبعاد هي كما يأتي:

-التوافق الفكري: ويشمل النظرة المشتركة للأمور الحياتية، التفاهم المشترك و تبادل الأفكار، الحوار، ، المشاركة باتخاذ القرارات الأسرية.

-التوافق الوجداني: ويشمل المشاعر والانفعالات والعواطف والحب والمودة بين الزوجين، ،والسعادة الزواجية.

-التوافق الجنسي: ويشمل طبيعة العلاقات الجنسية بين الزوجين، ومناقشة الأمور الجنسية، والرضا الجنسي بينهما.

-التوافق الاجتماعي: يشمل الاتفاق على المبادئ الدينية والأخلاقية، واختيار الأصدقاء وعلاقة كل من الزوجين بأسرة الزوج الآخر، وعادات وتقاليد كل منهما، والتقارب في المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وتتوزع العبارات على أبعاد المقياس كما في الجدول التالي:

جدول (2): توزع عبارات المقياس على أبعاده

م	البعد	عدد العبارات
	التوافق الفكري	15
	التوافق الوجداني	14
	التوافق الجنسي	13
	التوافق الاجتماعي	12

ثبات مقاييس الدراسة في البيئة السورية:

قامت الباحثة بحساب ثبات مقياس الدراسة للتأكد من صلاحيته على البيئة السورية وذلك عن طريق التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ وجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (3): معاملات ثبات مقياس التوافق الزواجي الدراسة (ن=30)

المقياس	عدد البنود	الثبات بالإعادة	ألفا كرونباخ	جتمان	سبيرمان_براون
التوافق الزواجي	54	**0,94	**0.95	**0,89	**0.90

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات تشير إلى ارتفاع ثبات درجات مقياس الدراسة وجميعها قيم مقبولةً للثبات مما يشير إلى إمكانية استخدامه لأغراض البحث.

صدق مقاييس الدراسة:

قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس ، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (4): معاملات الارتباط بين درجات الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لمقياس التوافق الزواجي (ن=30)

المقياس	أبعاد المقياس	عدد العبارات	معامل الارتباط
التوافق الزواجي	التوافق الفكري	13	**0.78
	التوافق الوجداني	19	**0.89
	التوافق الجنسي	8	**0.81
	التوافق الاجتماعي	16	**0.90

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هذه الأبعاد مرتبطة ببعضها وتتناسب مع ما تسعى الباحثة إلى تحقيقه.

فرضيات البحث:

يتوخى البحث الحالي التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط درجات النساء العاملات ومتوسط درجة النساء غير العاملات على مقياس التوافق الزواجي.

2- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط درجات التوافق الزواجي للنساء العاملات، تعزى لمتغير قطاع العمل للمرأة العاملة (حكومي/ خاص).

3- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط درجات التوافق الزواجي للنساء العاملات، تعزى لمتغير مكان الإقامة (مدينة/ ريف).

الدراسات السابقة:

1- **دراسة الصويان (2001). بعنوان "أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية دراسة مقارنة لعينة من الزوجات العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض"**

أجريت الدراسة على عينة ضمت (385) من الزوجات العاملات وغير العاملات من مستويات تعليمية مختلفة في مدينة الرياض، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير عمل المرأة على مشاركتها بالقرارات الأسرية، في مختلف مجالات الحياة الأسرية، وتحديد المجالات التي تشهد مشاركة أكبر من قبل المرأة، أو تلك التي تتقلص فيها مشاركة المرأة، أو ماهية المجالات التي يسمح الزوج فيها للزوجة بالمشاركة والمجالات التي يميل إلى التفرد فيها بقراراته كما هدفت إلى التعرف على كيفية إسهام المرأة بعملها في دخل الأسرة، والأشكال الشائعة لهذه المساهمة وارتباط ذلك بمشاركتها في القرارات الأسرية.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة بين عدد سنوات الزواج، وبين مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، ووجود علاقة بين مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وبين طبيعة المجالات التي تصدر في إطارها هذه القرارات.

- وجود علاقة بين عدم عمل الزوجة خارج المنزل وبين إذعانها لوجهة نظر الزوج فيما يتعلق ببعض المشكلات الأسرية.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أولاد الزوجة وبين مدى قبول الزوج لمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

2- **دراسة الشمسان (2005) بعنوان "التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب المعاملة الزوجية وبعض سمات الشخصية دراسة مقارنة بين العاملات وغير العاملات"**أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من (362) امرأة متزوجة عاملة وغير عاملة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجات العاملات وغير العاملات في التوافق الزواجيّ لصالح غير العاملات.

يوجد ارتباط عام موجب بين أساليب المعاملة الزوجية السوية والتوافق الزواجيّ لدى الزوجات "عاملات وغير عاملات."
يوجد ارتباط عام موجب بين سمات الشخصية الإيجابية والتوافق الزواجيّ لدى الزوجات "عاملات وغير عاملات

3-دراسة الكبير (2007) ليبيا بعنوان " **خروج المرأة للعمل وعلاقته بتوافقها الزواجي**"

أجريت العينة على عينة مؤلفة من 120 عاملة من مدينة مصراتة بهدف التعرف علي الفروق بين نوع مهنة الزوجة العاملة وتوافقها الزواجي .

التعرف على العلاقة بين كل (سن الزوجة العاملة- مدة زواج الزوجة العاملة- عدد أطفال الزوجة العاملة - المستوى التعليمي للزوجة العاملة- نوع سكن الزوجة العاملة- نوع دخل أسرة الزوجة العاملة) وتوافقها الزواجي . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود فروق بين أفراد العينة في جميع أبعاد مقياس ا لتوافق الزواجي وفق متغير المهنة لصالح فئة الطبيبات ، والممرضات ، وفئة الإداريات والمدرسات، وجود فروق بين أفراد العينة في أبعاد التوافق الزواجي حيت انه كلما سنوات العمر، كلما قل التوافق الزواجي وجود فروق بين أفراد العينة في أبعاد التوافق الزواجي حسب مدة الزواج، كلما زاد مدة الزواج انخفض التوافق الزواجي بين الزوجين، وجود فروق بين أفراد العينة في أبعاد التوافق الزواجي حسب وجود الأطفال، حيت انه كلما زاد عدد الأطفال ،قل التوافق الزواجي. وجود فروق بين أفراد العينة في أبعاد التوافق الزواجي حسب المستوى التعليمي، حيت انه كلما ارتفع المستوي التعليمي ، كلما زاد التوافق الزواجي وجود فروق بين أفراد العينة في أبعاد التوافق الزواجي حسب مستوى السكن، حيت انه كلما ارتفع مستوى السكن ارتفعت درجة التوافق الزواجي، وجود فروق بين أفراد العينة في أبعاد التوافق الزواجي حسب الدخل، حيت انه كلما ارتفع مستوى الدخل ،كلما ارتفعت درجات التوافق الزواجي .

4- دراسة المجيدل (2002) دمشق: بعنوان " اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة دراسة ميدانية- جامعة دمشق نموذجاً"

أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من 200 طالب جامعي من طلبة جامعة دمشق، بهدف معرفة اتجاهات طلبة الجامعة نحو عمل المرأة ومعرفة العلاقة بين نوع الدراسة في اتجاهات طلاب الجامعة نحو عمل المرأة، وتقصي اتجاهات الطلبة وفقاً لنتغير الجنس نحو عمل المرأة.

ومن نتائج الدراسة: وجود اتجاهات ايجابية لدى الطلبة نحو عمل المرأة، ووجود فروق بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو عمل المرأة لصالح الإناث، كما لا توجد فروق بين طلبة العلوم الأساسية وطلبة العلوم الإنسانية في اتجاهاتهم نحو عمل المرأة.

5- دراسة العتيبي (1994) الرياض، بعنوان " الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة على العمل خارج المنزل للمرأة المتعلمة المتزوجة ولها أولاد".

أجريت الدراسة على عينة من 365 امرأة منها 73 من النساء المتعلمات العاملات، و292من النساء المتعلمات غير العاملات، بهدف دراسة ا أثر خروج المرأة للعمل على علاقتها الزوجية، و على رعايتها لأبنها، التنشئة الاجتماعية لأبنائها، على نظرتها لمسألة الإنجاب.

وتوصلت الدراسة لنتائج منها: ليس هناك فرق بين النساء المتعلمات العاملات أو غير العاملات في جميع الجوانب المتعلقة بمشاركة الزوجة لزوجها في صنع القرار، وأن خروج المرأة للعمل لم يؤثر سلبا أو إيجاباً على مستوى علاقتها الزوجية أو تفهم كل منهما لمعاناة الآخر أو مشاركة أحدهما للآخر في الأعمال المنزلية.أما من ناحية أثر

خروج المرأة للعمل على رعايتها لأبنائها فيما يتعلق بتغذية الطفل فقد أظهرت النتائج انه ليس هناك فرق بين أداء المرأة المتعلمة العاملة أو غير العاملة.

واتضح من النتيجة أن كلتيهما يكونان أكثر ميلاً لرضاعة الطفل الرضاعة الصناعية واتضح كذلك من النتائج أن المرأة العاملة تقضي مع أطفالها وقتاً أقل من الوقت الذي تقضيه المرأة غير العاملة.

وأما بالنسبة لأثر خروج المرأة للعمل على التنشئة الاجتماعية لأبنائها فقد اتضح من النتائج أن خروج المرأة للعمل ساهم في الاعتماد على الخادمة في تربية الأطفال. وتبين كذلك أن المرأة العاملة أكثر ميلاً لاستخدام أسلوب التوجيه والإرشاد عند معالجة أخطاء الطفل.

6- دراسة يغمور (1983) جدة، بعنوان " أثر عمل المرأة السعودية على التوافق في الحياة الزوجية "

تكونت عينة الدراسة من (260) زوجة وأزواجهن ممن لا يقل مستوى تعليمهن عن الشهادة الابتدائية، العاملات في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة جدة .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها : وجود أثر ذي دلالة بين تعليم المرأة وتوافقها الزواجي ، وجود أثر ذي دلالة لصالح الأسر التي ليس لديها أطفال ، وجود أثر ذي دلالة بين عدد سنوات الزواج والتوافق الزواجي لصالح الأسر التي فترة زواجها أقل من سنة، وجد أن هناك أثراً ذا دلالة بين مستوى تعليم الزوج والتوافق الزواجي ، وجود أثر ذي دلالة بين سنوات عمل الزوجة وتوافقها الزوجي حيث كانت الأسر الأكثر توافقا هي التي لم تتجاوز مدة عملها السنة (يغمور، 1983م).

الإطار النظري:

التوافق الزواجي:

التوافق مفهوم خاص بالإنسان في سعيه لتنظيم حياته، وحل صراعاته ومواجهة مشكلاته من اشباعات واحباطات وصولاً إلى ما يسمى بالصحة النفسية أو السواء والانسجام مع الآخرين في الأسرة والعمل (محمد، 2004، 178)

يعرف التوافق الزواجي بأنه: حالة وجدانية، تشير إلى مدى تقبل العلاقة الزواجية، ويعتبر محصلة للتفاعلات المتبادلة بين الزوجين في جوانب عدة منها: التعبير عن المشاعر الوجدانية للطرف الآخر، واحترامه والثقة فيه، وإبداء الحرص على استمرار العلاقة معه والتشابه معه في القيم والأفكار والعادات، والاتفاق على أساليب تنشئة الأطفال، وأوجه إنفاق الميزانية، إضافة إلى الشعور بالإشباع الجنسي في العلاقة. (شحاتة، 2003، 160).

وتعرف الباحثة التوافق الزواجي بأنه " شعور كلا الزوجين بالانسجام والانتماء العاطفي والمودة والرحمة والمحبة، والشعور بالرضا والسعادة والاتفاق في حياتهم الزوجية والقدرة على التفاعل الناجح، والتلاؤم مع متطلبات الزواج، واستخدام الأدوات والوسائل الضرورية لتحقيق أهداف الزواج، ومواجهة صعوبات ومشكلات الحياة الزوجية ".

يعد مفهوم التوافق الزواجي مفهوما عاما، يشمل جميع المجالات النفسية والاجتماعية والمهنية، ويعد التوافق الزواجي نوعا من أنواع التوافقات الاجتماعية، إذ أن الدور الذي يقوم به الأزواج والزوجات يختلف عن الأدوار التي يؤدوها في العلاقات الأخرى، فالزواج الذي يتحقق عن طريق معيشة فردين من جنسين مختلفين في حيز مكاني له طابع ارتباطي يصعب انهياره بسبب نوع العلاقة الرسمية والعلنية التي يقوم عليها، والارتباط يعني أن الأعضاء يعملون كوحدة واحدة، ويصبح الاتفاق بينهما شيئا أساسيا.

هناك كثير من العوامل التي تؤثر في مستوى التوافق الزواجي

- أشار البعض إلى أن المراكز المهنية والدخل ومستويات التعليم بالنسبة للزوج
- تشابه الزوج والزوجة في المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسن والدين والعاطفة والاستمتاع الجنسي والرفقة، كلها متغيرات ترتبط إيجابيا مع السعادة الزوجية.

وهذا يعني أن التوافق الزوجي والسعادة الزوجية مفهومان مترادفان.

أما العوامل التي تؤدي إلى تدني مستوى التوافق بين الزوجين

- فإنه يمكن إجمالها في الخلافات المستمرة بين الزوجين
- وتدخل الأسر الممتدة في شؤون المتزوجين الجدد
- وأنماط التفاعل السالبة بين الزوجين مثل : (العقاب – والإلحاح – والتهديد – واللوم – والتجاهل – ومحاولة سيطرة طرف على آخر– والحرمان – وعدم تقبل الاختلافات – وعدم الاتفاق على توزيع الأدوار) .

❖ **عمل المرأة.**

- تستطيع المرأة غير المتزوجة أن تمارس كثيرا من الأعمال التي يمارسها الرجال ، في حين تواجه المرأة المتزوجة صعوبة في التوفيق بين العمل خارج المنزل والعمل داخل المنزل وتكون الأعباء الملقاة على عاتقها أكبر

- وفي هذه الظروف تحاول المرأة جعل متطلبات حياتها الأسرية تتلاءم مع حياتها الوظيفية.

- وفي بعض الأحيان قد يكون الزوج عائقا من معوقات الحياة الزوجية، وذلك عندما يهتم بحياته الاجتماعية وأصدقائه أو عندما يضع نجاحه قبل أي شيء آخر.

- تعمل المرأة لعدة أسباب ودوافع منها:

- الحاجة الاقتصادية أي مساعدة الزوج في تحمل نفقات المنزل
- العامل الاجتماعي أي إرضاء المجتمع وهذا يتعلق بالعاملات من حملة الشهادة الجامعية
- الرغبة في الحصول على مكانة اجتماعية
- من أجل سد أوقات الفراغ بخاصة متوسطات العمر من النساء بعد كبر أولادهن والشعور بالفراغ
- من أجل إثبات وجودها ومركزها وتأكيد ذاتها واستقلالها عن الرجل.

- الآثار المترتبة على عمل المرأة في محيط أسرتها فهي:

- تغير القيم لدى أسر المشتغلات مثل المساواة بين الرجل والمرأة.
- والتغير الحاصل في حجم الأسرة، فالأم العاملة تحدد حجم العائلة نتيجة خطة موضوعة بعكس الأم غير العاملة.
- والتغير في العلاقات الزوجية نتيجة لامتلاك المرأة مفهوم ذات إيجابي.
- كما أن المرأة العاملة المنظمة لوقتها تقيم علاقة جيدة مع أبنائها وتحاول تعويضهم الوقت الذي تقضيه بعيدا عنهم ، فهي تمنحهم فرصة للتعبير عن أنفسهم وتعطيهم فرص الاستقلال التدريجي وتحفزهم على الإنجاز.

❖ **مشكلات المرأة العاملة.**

أ– الناحية النفسية:

- بعض النساء يواجهن جملة من الاضطرابات النفسية بسبب العمل منها : (الاكتئاب – والإحساس بالذنب – وفقدان الشهية – والأرق – والقلق – وبعض المخاوف – وحالات انهيار عصبي).

فعمل المرأة من الأدوار الجديدة لها، حيث اقتصر دورها سابقاً على كومه ربة منزل ومربية البناء، بالإضافة إلى مشاركة الرجل العمل في الزراعة أو الرعي، وهذا الدور الاجتماعي الجديد لها سبب نوعاً من الضغط النفسي الناتج عن غيابها ساعات طويلة عن المنزل والأسرة، إلى جانب الأعباء المنزلية التي تتحملها أصلاً.

ب- الناحية الاقتصادية:

- تسهم المرأة العاملة في ميزانية الأسرة وتشارك في تحمل أعباء الحياة اليومية، فالدخل الناتج عن عمل المرأة خارج المنزل أصبح أساسياً للوفاء بالحاجات المعيشية الضرورية للأسرة وتأمين بعض الحاجات الرفاهية للأسرة أحياناً.
- وأحيانا تتعرض لسوء المعاملة وتصبح عرضة للاستغلال والابتزاز المالي.

ج-الناحية الاجتماعية:

- تعاني المرأة من مشكلة التوفيق والتوازن في علاقاتها الاجتماعية مع الأسرة الممتدة وزملاء العمل والأصدقاء والجيران، وهذا ناتج عن سببين رئيسين: الأول هو عدم تقبل أفراد الأسرة الممتدة لعمل زوجة أحد أفرادها وهو نموذج يلاحظ بكثرة في الأرياف الأقل مستوى حضارياً، والسبب الآخر هو عدم توفر الوقت الكافي لدى المر ' لممارسة حياتها الاجتماعية وإقامة العلاقات الاجتماعية الواسعة، مقارنةً بالمرأة غير العاملة.

النتائج والمناقشة:

اختبار الفرضيات:

ستعتمد الباحثة في اختبار الفرضيات على المقارنة بين مستوى الدلالة المقابل للاختبار **(t)** وبين مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، وكان يمكن أيضاً استخدام **t** الجدولية المقابلة لدرجات الحرية لكل فرضية مقابل مستوى الدلالة 0,05 ومقارنتها بـ **t** المحسوبة، وسيتم الوصول إلى نفس النتيجة، وقد تم اعتماد القاعدة التالية لاتخاذ القرار: إذا كان مستوى الدلالة المقابل ل **t** المحسوبة أقل من 0,05 يتم رفض فرضية العدم وتكون الفروق ذات دلالة إحصائية، وإذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0,05 نقبل فرضية العدم ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات المدروسة.

وقد استخدمت الباحثة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (البرنامج الإحصائي **SPSS**) من أجل تحليل النتائج إحصائياً.

اختبار الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات النساء العاملات ومتوسط درجات النساء غير العاملات على مقياس التوافق الزواجي.

بإجراء اختبار **(t- test)** للفروق بين متوسطات درجات كل من النساء العاملات غير العاملات في كل بُعدٍ من أبعاد التوافق الزواجي، كانت النتائج كما يأتي:

جدول (5): نتائج اختبار t. test للفروق بين متوسطات درجات كل من النساء العاملات غير العاملات في كل بُعدٍ من أبعاد التوافق الزواجي

المتغير	العمل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	دح	مستوى الدلالة	الدلالة
الفكري	غير العاملات	106	46.76	10.148	4.960	198	0.000	دالة عند 0.01
	العاملات	98	50.75	7.834				
الوجداني	غير العاملات	106	51.35	8.488	.9027	198	0.0847	غير دالة
	العاملات	98	52.11	8.866				

الجنسي	غير العاملات	106	55.38	6.403	4.047	198	0.000	دالة عند 0.01
	العاملات	98	36.60	5.983				
الاجتماعي	غير العاملات	106	51.75	8.196	4.636	198	0.000	دالة عند 0.01
	العاملات	98	55.30	9.082				
التوافق الزواجي	غير العاملات	106	184.24	28.971	5.272	198	0.000	دالة عند 0.01
	العاملات	98	197.76	28.983				

يبين الجدول السابق أن جميع قيم **t** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,01 بالنسبة للتوافق الزواجي الكلي، وكذلك بالنسبة لكل من أبعاد التوافق الفكري والجنسي والاجتماعي ومن ثم :

– هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات النساء العاملات ومتوسط درجات النساء غير العاملات في توافقهن الزواجي الكلي، لصالح النساء العاملات.

– هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات النساء العاملات ومتوسط درجات النساء غير العاملات في توافقهن الفكري والاجتماعي، لصالح النساء العاملات.

– هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات النساء العاملات ومتوسط درجات النساء غير العاملات في توافقهن الجنسي، لصالح النساء غير العاملات.

كما أن قيمة **t** غير دالة بالنسبة للتوافق الوجداني، ومن ثم:

– لا توجد فروق دالة إحصائياً عند أي من مستويات الدلالة بين متوسطي درجات التوافق الوجداني للعاملات وغير العاملات أفراد عينة البحث، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة العتيبي (1994).

وترى الباحثة أن هذه النتيجة تؤكد أن خروج المرأة للعمل كان له أثر ايجابي على توافقها الزواجي مع زوجها بشكل عام، كما أنه ذو تأثير ايجابي على كل من التوافق الفكري والتوافق الاجتماعي لديها، وهذا يعود برأي الباحثة إلى ما يمكن أن توفره بيئة العمل للمرأة من فرص المشاركة وتبادل الآراء والحصول على الخبرات من التجارب العملية للآخرين، كما يساعدها ذلك على وضع إستراتيجية مناسبة للتعامل مع الزوج وحل الخلافات واختلاف وجهات النظر من خلال الحوار والمناقشة، وتحديد الواجبات والمسؤوليات والحقوق لكل طرف من طرفي العلاقة الزوجية، مما يزيد من فرص التوافق الزواجي بينهما.

أما من ناحية التوافق الجنسي والذي كانت غير العاملات أكثر تحقيقاً له، فإن ذلك يعود برأي الباحثة إلى كون فترة مكوث المرأة غير العاملة في المنزل أكبر بكثير من المرأة العاملة ومن ثم لديها الوقت الكافي لتحقيق علاقة جنسية أكثر رضى لكلا الطرفين، كما أن المرأة العاملة عادة ما تكون مجهدة بسبب أعمالها المنزلية إلى جانب واجبات وظيفتها الخارجية وهذا يقود إلى أن يكون لذلك أثر سلبي على علاقتها الجنسية مع الزوج الذي قد لا يستطيع تقدير ذلك ويلقي باللوم على المرأة كونها مقصرة بواجباتها الجنسية تجاهه.

اختبار الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات التوافق الزواجي للنساء العاملات، تعزى لمتغير قطاع العمل للمرأة العاملة (حكومي/ خاص).

بإجراء اختبار **(t– test)** للفروق بين متوسطات درجات كل من النساء العاملات في القطاع الحكومي والعاملات في القطاع الخاص، في كل بُعدٍ من أبعاد التوافق الزواجي، كانت النتائج كما يأتي:

جدول (6): نتائج اختبار t. test للفروق بين متوسطات درجات كل من النساء العاملات في القطاع الحكومي والعاملات في القطاع الخاص في كل بُعدٍ من أبعاد التوافق الزواجي

المتغير	قطاع العمل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	دح	مستوى الدلالة	الدلالة
الفكري	حكومي	60	56.83	9.248	3.673	104	0.008	دالة عند 0.01
	خاص	46	50.49	6.756				
الوجداني	حكومي	60	53.68	7.488	5.642	104	0.003	دالة عند 0.01
	خاص	46	49.31	8.664				
الجنسي	حكومي	60	37.56	5.609	3.017	104	0.004	دالة عند 0.01
	خاص	46	33.72	4.889				
الاجتماعي	حكومي	60	57.83	7.682	5.636	104	0.000	دالة عند 0.01
	خاص	46	55.46	8.114				
التوافق الزواجي	حكومي	60	196.54	26.972	6.272	104	0.000	دالة عند 0.01
	خاص	46	184.18	27.748				

يتبين من الجدول السابق أن قيم **t** دالة عند مستوى الدلالة 0,01 بالنسبة لكل من التوافق الزواجي الكلي ولكل من أبعاده الأربعة، وبالتالي هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسط النساء العاملات في القطاع الحكومي وبين متوسط النساء العاملات في القطاع الخاص في توافقهن الزواجي، ولصالح العاملات في القطاع الحكومي.

وترى الباحثة أن هذه النتيجة قد تعود إلى طبيعة العمل في القطاع الحكومي الذي يتميز بحماية العامل حماية كاملة، فالضغوط التي تتعرض لها المرأة في هذا القطاع قليلة بشكل عام، والمهام المطلوبة منها تتناسب مع قدراتها الفكرية والجسدية بعامة ، كما أنها محمية بقوة القانون فهي لن تتعرض للفصل من عملها نتيجة التقصير بأداء مهامها ولن تتعرض لانقطاع راتبها، بل هناك عقوبات قانونية وهذه العقوبات لا تطبق بشكل عملي بصرامة وحرفية، على عكس القطاع الخاص الذي يتصف بأن العامل فيه يجب أن يبذل جهوداً كبيرة للحفاظ على فرصة عمله، لأن رب العمل في هذا القطاع همه وهدفه الرئيس هو الربح، والذي لا يتحقق بدون استنزاف العامل بشكل كبير والاستفادة من كامل طاقته في العمل والإنتاج، وهذا الجهد المبذول والضغوط التي تتعرض لها المرأة العاملة في القطاع الخاص يؤثر بشكل مباشر على حياتها الأسرية وعلى توافقها الزواجي في هذه الحياة الأسرية.

اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات التوافق الزواجي للنساء العاملات، تعزى لمتغير مكان الإقامة (مدينة/ ريف).

بإجراء اختبار **(t– test)** للفروق بين متوسطات درجات كل من النساء العاملات وغير العاملات في درجة توافقهن الزواجي تبعاً لمتغير مكان الإقامة، كانت النتائج كما يأتي:

جدول (7): نتائج اختبار t. test للفروق بين متوسطات درجات النساء العاملات في كل بُعدٍ من أبعاد التوافق الزواجي تبعاً لمتغير مكان السكن

المتغير	مكان الإقامة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	دح	مستوى الدلالة	الدلالة
الفكري	مدينة	58	38.47	9.148	4.834	104	0.000	دالة عند 0.01
	ريف	48	36.83	8.834				
الوجداني	مدينة	58	54.35	8.488	4.902	104	0.000	دالة عند 0.01

	ريف	48	51.06	7.952				
الجنسي	مدينة	58	36.72	7.809	3.937	104	0.000	دالة عند 0.01
	ريف	48	33.97	6.312				
الاجتماعي	مدينة	58	52.73	9.204	4.751	104	0.000	دالة عند 0.01
	ريف	48	49.30	8.834				
التوافق الزواجي	مدينة	58	194.24	30.945	6.894	104	0.000	دالة عند 0.01
	ريف	48	187.27	26.934				

يبين الجدول السابق أن قيمة **t** دالة عند مستوى الدلالة 0,01 بالنسبة للتوافق الزواجي الكلي ولكل بعد من أبعاده الأربعة، وبالتالي نرفض فرضية العدم، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات النساء العاملات في توافقهن الزواجي الكلي، وفي كل بُعدٍ من أبعاد التوافق الزواجي تبعاً لمتغير مكان السكن، وهذا الفرق لصالح العاملات ذوات السكن في المدينة، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة الكبير (2007) التي توصلت إلى ارتفاع درجة التوافق الزواجي لدى النساء العاملات بارتفاع مستوى السكن.

وترى الباحثة أن ذلك مرده ما يمكن أن توفره الإقامة في المدينة للعاملات من وسائل تخفف من ضغوط العمل، كوسائل النقل الأكثر توفراً وراحةً، وخاصة للعاملات في القطاع الحكومي حيث تتوفر وسائل نقل خاصة بالعاملين في كل مؤسسة إلى أغلب محاور المدن، وكذلك توفر أماكن مساعدة للنساء في الأعمال المنزلية كالخادمات والمساعدات في الأعمال المنزلية حين الطلب، وأماكن تحضي الطعام مما لا يتوفر بكثرة في الأرياف، ومن جهة أخرى فإن الأسر في المدينة أكثر حاجة لعمل المرأة خارج المنزل لتوفير دخل إضافي للأسرة لسد احتياجاتها، ولذلك يكون الأزواج أكثر تقبلاً لعملها وأكثر تشجيعاً له، ومن ثم يشارك المرأة في الأعمال المنزلية ولا يشكل عملها خارج المنزل سبباً للمشكلات الزوجية، وتكون العلاقة الزوجية أكثر انسجاماً ويتحقق التوافق الزواجي من خلال ذلك.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصي الدراسة الحالية بما يلي:

- توجيه المؤسسات الاجتماعية المهتمة بشؤون المرأة لتنظيم برامج إرشادية وتوجيهية للنساء العاملات في القطاعين الخاص والحكومي، بالتعاون مع أصحاب العمل، تسهم في رفع سوية توافقهن الزواجي.
- توجيه أصحاب العمل وبخاصة في القطاع الخاص، لتحسين شروط العمل للنساء العاملات بما يخفف من ضغوط العمل لديهن، ومن ثم الإسهام في رفع درجة التوافق الزواجي لديهن.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث خول موضوع التوافق الزواجي تبعاً للمتغيرات المختلفة، وكذلك حول موضوع عمل المرأة لما له من أهمية في حياة الأسرة والمجتمع.

المراجع:

1) شحاتة، حسن (2003) : معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، لبنان.
2) السيد، محمد؛ الدسوقي، راوية (1988). التنبؤ بالتوافق الزواجي، بحوث المؤتمر الرابع لعلم النفس في مصر، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة.
3) الشمسان، منيرة بنت عبد الله بن محمد (2005): التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب المعاملة الزوجية وبعض سمات الشخصية دراسة مقارنة بين العاملات وغير العاملات، رسالة دكتوراه غير منشورة، الإدارة العامة لكليات البنات بالرياض – كلية التربية– قسم التربية وعلم النفس، الرياض.
4) الصويان، نورة بنت ابراهيم ناصر(2001): أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية دراسة مقارنة لعينة من الزوجات العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
5) عبد المعطي، حسن مصطفى؛ حسين، راوية محمود (1993). التوافق الزواجي وعلاقته بتقدير الذات والقلق والإكتئاب، مجلة علم النفس، العدد (28)، السنة السابعة، الهيئة المصرية للكتاب، ص ص 6–32.
6) العتيبي، بدرية بنت محمد مسعود(1994م): الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة على العمل خارج المنزل للمرأة المتعلمة المتزوجة ولها أولاد، رسالة ماجستير غير منشورة، ، الرياض.
7) كاتبي، محمد عزت عربي(2004) تسلط الزوج وأثره في التوافق الزواجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق.
8) الكبير، عائشة عبد العالي(2007): خروج المرأة للعمل وعلاقته بتوافقها الزواجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 7 أكتوبر، كليه الآداب – مصراتة، ليبيا.
9) كوتر، بيتر (2010) الحب والكره والحسد والغيرة– التحليل النفسي للانفعالات، ترجمة سامر جميل رضوان، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.
10) المجيدل، عبدالله(2002): اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة دراسة ميدانية– جامعة دمشق نموذجاً، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، المجلد 18، العدد الثاني، ص11–54.
11) محمود، عبدالله جاد(2006). التوافق الزواجي في علاقته ببعض عوامل الشخصية والذكاء الانفعالي، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد (60).
12) يوسف، عبد الفتاح (1994). دينامية صراع الأدوار وعلاقتها بشخصية المرأة في الإمارات دراسة نفسية اجتماعية، مجلة مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، العدد (5)، السنة (3)، ص ص 61–94.